



الدورة الثانية عشرة

لاهاي، ٢٠ - ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة

من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

المحتويات

الصفحة

٣ خطاب الإحالة
٣ خطاب إلى المسجل بشأن البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا لعام ٢٠١٢
٤ رأي مراجع الحسابات المستقل وتقريره إلى مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا وجمعية الدول الأطراف
٥ تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن مراجعة البيانات المالية للعام ٢٠١٢
١٠ البيانات المالية
١٠ البيان الأول: الإيرادات والنفقات والتغيرات في الأرصدة المالية للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢
١١ البيان الثاني: الأصول والخصوم والاحتياطات وأرصدة الصناديق إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
١٢ البيان الثالث: التدفق النقدي إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
١٣ ملاحظات ملحقة بالبيانات المالية
١٣ ١- الصندوق الاستئماني للضحايا وأهدافه
١٣ ٢- ملخص السياسات الهامة للمحاسبة وإعداد التقارير المالية
١٤ ٣- الصندوق الاستئماني للضحايا (البيانات من الأول إلى الثالث)

خطاب الإحالة

٥ تموز/يوليه ٢٠١٣

عملا بالبند ١١-١ من النظام المالي، أتشرف بأن أقدم البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا عن الفترة المالية الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(توقيع) هيرمان فون هيل
المسجل

السيد هيرفي أدريان ميتزغر
مدير
محكمة المحاسبة

M. Hervé-Adrien Metzger
Director
Cour des Comptes,
13 rue Cambon,
75100 Cedex 01
France

خطاب إلى المسجل بشأن البيانات الحسابية للصندوق الاستئماني للضحايا للعام ٢٠١٢

٤ تموز/يوليه ٢٠١٣

السيد المسجل،

عملا بالفقرة (ب) من المادة ٧٧ من نظام الصندوق الاستئماني للضحايا، يقوم مجلس الإدارة بإيداع البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا ليستعرضها مراجع حسابات خارجي.

وسأكون ممتنا لو وقَّعتم خطاب إحالة البيانات المالية للصندوق الاستئماني (٢٠١٢) للضحايا إلى المراجع الخارجي.

مع وافر الاحترام،

(توقيع) موتو نوغوشي،

رئيس مجلس إدارة الصندوق
الاستئماني للضحايا

رأي مراجع الحسابات المستقل وتقريره إلى مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا وجمعية الدول الأطراف

لقد قمنا بمراجعة البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا المتعلقة بفترة ١٢ شهرا المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتشمل هذه البيانات بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في الأرصدة المالية، وبيان الأصول والخصوم والأرصدة الاحتياطية وأرصدة الصندوق، وبيان التدفقات النقدية، وبيان الاعتمادات، وبيان صندوق الطوارئ ومعلومات وملاحظات أخرى عن السنة المالية التي تنتهي في ذلك التاريخ.

وبمقتضى الفقرة ٧٧ من الجزء الرابع من نظام الصندوق الاستئماني للضحايا يتولى مجلس الإدارة إعداد البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا وعرضها. وتكون هذه البيانات متفقة والمعايير المحاسبية لنظام الأمم المتحدة. وتشمل هذه المسؤولية تصميم إجراءات رقابة داخلية وتنفيذها ورصدها لضمان إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة متوازنة خالية من أخطاء كبيرة، ناجمة إما عن عمليات تدليس أو أخطاء. وتشمل هذه المسؤولية أيضا تحديد تقديرات محاسبية متوازنة ومكيفة للظروف.

وتكمن مسؤوليتنا في إبداء الرأي بشأن البيانات المالية بالاستناد إلى المراجعة التي قمنا بها. وقد أجرينا هذه المراجعة وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتقتضي هذه المعايير منا الالتزام بقواعد السلوك المهني والقيام بالتخطيط لعملية المراجعة وأدائها للتوصل إلى تأكيد معقول بأن البيانات المالية تخلو من أي أخطاء مادية.

وتتضمن أي مراجعة للحسابات اتخاذ إجراءات للحصول على أدلة مراجعة حسابات بشأن المبالغ والمعلومات المشار إليها في البيانات المالية. ويخضع تحديد الإجراءات للتقدير المهني لمراجع الحسابات، بما في ذلك تقدير مخاطر أن تتضمن البيانات المالية أخطاء جوهرية سواء كان مرجعها الخطأ أو الاحتيال. ولدى تقدير هذه المخاطر، ينظر مراجع الحسابات في الرقابة الداخلية لإعداد البيانات المالية وعرضها من أجل تحديد إجراءات المراجعة المناسبة وليس من أجل التعبير عن أي رأي بشأن الرقابة الداخلية. وتشمل المراجعة أيضا تقدير ملاءمة الطريقة المحاسبية المطبقة وعرض البيانات المحاسبية وأن التقديرات المحاسبية معقولة.

ونعتقد أن أدلة مراجعة الحسابات التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس معقول لرأينا.

واستنادا إلى عملية المراجعة التي قمنا بها فإن البيانات المالية توفر نظرة متوازنة عن الإيرادات والنفقات والتغيرات في الأرصدة المالية إلى جانب الأصول والخصوم والاحتياطيات والأرصدة المالية والتدفقات النقدية للصندوق الاستئماني للضحايا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وذلك لفترة الاثني عشر شهرا المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ طبقا للمعايير المحاسبية لنظام الأمم المتحدة.

ديديه ميغو

دويان المحاسبة

١٣ شارع كامبون، باريس

Cour des Comptes
13, rue Cambon
75100 Paris Cedex 01
France

تقرير المراجع الخارجي للحسابات عن البيانات المالية لعام ٢٠١٢

المحتويات

الصفحة	
٥	هدف المراجعة ونطاقها ومقارنتها
٦	ملخص توصيات ٢٠١٢
٦	الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية
٦	مسائل عامة تتعلق بالمهمة المحاسبية وإجراء المراجعة
٧	مدفوعات المسددة مسبقاً للشركاء المنفذين.....
٧	عرفان
	مرفق: متابعة التوصيات السابقة التي قدمها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة الحسابات
٨	الحسابات

هدف المراجعة ونطاقها ومقارنتها

- ١ قمنا بمراجعة البيانات المالية للصندوق الاستثماري للضحايا طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية وعملاً بالبند ١٢ من النظام المالي و القواعد المالية للمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك الاختصاصات التي تحكم مراجعة الحسابات.
- ٢- والهدف العام لأي مراجعة للبيانات المالية هو التوصل إلى تأكيد معقول بأن البيانات المالية تخلو من أي خطأ مادي سواء كان مرجعه الاحتيال أو الخطأ، ما يسمح للمراجع بإبداء رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت، من كافة النواحي المؤثرة، وفقاً للإطار المالي المنطبق.
- ٣- وتورد الصلاحيات الإضافية التي تحكم مراجعة حسابات المحكمة الجنائية الدولية وكل الصناديق الاستثمارية بما في ذلك الصندوق الاستثماري للضحايا المشار إليها في الفقرة ٦ (ج) من المرفق بالنظام المالي والقواعد المالية المسائل الأخرى التي يرى المراجع ضرورة إحاطة جمعية .ول الأطراف علماً بها، مثل تبيد أموال الصندوق الاستثماري للضحايا أو أصوله الأخرى أو إنفاقها في غير ما قصدته جمعية الدول الأطراف.
- ٤- لقد تضمنت مهمة المراجعة أربع مراحل:
 - (أ) مرحلة تحليل المخاطر الذي تم في السنة الأولى من ولاية المراجعة الخارجية من ١ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛
 - (ب) مراجعة مؤقتة تركز على مسائل المراقبة الداخلية، والميزنة والإدارة من ٣ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛
 - (ج) عة نهائية تركز على البيانات المالية ومتطلبات الكشف عموماً، من ١٠ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣.
- ٥- تم إيراد الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة من المراجعة في الملخص أدناه وتم التفصيل فيها في التقرير.

٦- لاحظنا أن كل التوصيات العشر المنبثقة من المراجعة السابقة التي قام بها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة الحسابات إما أنها نُفذت أو أنها قيد التنفيذ. وقد تم الكشف عن هذه التوصيات في مرفق هذا التقرير.

٧- تلقى مراجع الحسابات خطاب تمثيل وقعه المدير التنفيذي للصندوق الاستئماني للضحايا بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير، ٢٠١٣.

٨- تمت مناقشة الاستنتاجات والتوصيات مع المدير التنفيذي للصندوق الاستئماني للضحايا والمستشار القانوني للصندوق ورئيس قسم الميزانية والمالية للمحكمة ومنسق مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لدى المحكمة فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في مشروع تقرير المراجعة وذلك بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٩- تمت مراجعة مشروع الملاحظات مع أخذ التعليقات المكتوبة للصندوق الاستئماني للضحايا والمحكمة الجنائية الدولية بعين الاعتبار.

ملخص توصيات العام ٢٠١٢

التوصية ١:

يوصي المراجع الخارجي بتحسين طرائق العمل بين الصندوق الاستئماني للضحايا وبين قسم الميزانية والمالية التابع للمحكمة الجنائية الدولية باتخاذ الخطوات اللازمة للمساعدة على ضمان استجابة المهمة المحاسبية للمحكمة الجنائية الدولية في الوقت المناسب لمطالب المراجع الخارجي المعقولة. وينبغي لهذا أن يجعل من تلبية متطلبات التنفيذ القادم للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أولوية رئيسية للصندوق وللوظيفة المحاسبية للمحكمة.

التوصية ٢:

يوصي المراجع الخارجي مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا لتقرير أية سياسة محاسبية ينبغي تطبيقها وذلك باتخاذ قرار قائم على تحليل كل العقود فيما يتعلق بشروط الأداء القابلة للقياس واسترداد الأموال القابل للتنفيذ. ومن المستحسن أيضا أن يباشر مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا هذا التحليل وذلك بالتعاون الوثيق مع رئيس وحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لدى المحكمة الجنائية الدولية.

الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

مسائل عامة تتعلق بالمهمة المحاسبية وإجراء المراجعة

١٠- أتاح الصندوق الاستئماني للضحايا للمراجع وموظفيه الاطلاع الحر على كل الكتب والسجلات والوثائق الأخرى التي تعد في رأي المراجع ضرورة لإجراء المراجعة.

١١- ومع ذلك فقد تم السماح بالاطلاع على الكتب والسجلات مثل ميزان المراجعة الذي يتفق والبيانات المالية بوقت متأخر جدا بعد طلبات متكرر من المراجع.

١٢- يعود جزء من التفسير لتبرير هذه التأخيرات إلى أن مسؤولية توفير الوثائق والبيانات يقع على عاتق قسم الميزانية والمالية التابع للمحكمة الجنائية الدولية التي كانت في وقت إجراء المراجعة منشغلة بعمل مكثف لمرحلة إعداد الميزانية وأن الميزانية والمحاسبة في المحكمة الجنائية الدولية من صلاحية نفس القسم.

١٣ - أظهرت الصعوبات التي تمت مواجهتها والتأخيرات الكبيرة أن طرائق العمل الحالية بين الصندوق الاستئماني للضحايا وبين قسم الميزانية والمالية التابع للمحكمة الجنائية الدولية ليست الأمثل لضمان دعم في الوقت المحدد وفعال لعملية المراجعة.

التوصية ١ :

يوصي المراجع الخارجي بتحسين طرائق العمل بين الصندوق الاستئماني للضحايا وبين قسم المالية والميزانية التابع للمحكمة الجنائية الدولية باتخاذ الخطوات اللازمة للمساعدة على ضمان استجابة الوظيفة المحاسبية للمحكمة الجنائية الدولية في الوقت المناسب لمطالب المراجع الخارجي المعقولة. وينبغي لهذا أن يجعل من تلبية متطلبات التنفيذ القادم للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أولوية رئيسية للصندوق وللوظيفة المحاسبية للمحكمة.

المدفوعات المسددة مسبقاً للشركاء المنفذين

١٤ - يتطلب الانتقال المستقبلي إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إشراك دائرة الإدارة والمالية قبل تغيير المعايير المحاسبية. وينبغي أن تؤدي السياسة المحاسبية المعتمدة إلى معلومات مالية تهم حاجات المستخدمين في اتخاذ القرارات وتعكس المضمون الاقتصادي للمعاملات.

١٥ - الإدارة مسؤولة عن اختيار السياسة المحاسبية الملائمة وينبغي أن تقوم هذه السياسة على ما تراه هي.

١٦ - في هذه المرحلة، بالنظر إلى حجم العمل الكبير الجاري تنفيذه ليست أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا وقسم المالية والميزانية التابع للمحكمة الجنائية على ما يكفي من الاستعداد للانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بالمدفوعات المسددة مسبقاً للموردين.

التوصية ٢ :

يوصي المراجع الخارجي مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا بأن يقرر أية سياسة محاسبية ينبغي تطبيقها وذلك باتخاذ قرار قائم على تحليل كل العقود فيما يتعلق بشروط الأداء القابلة للقياس واسترداد الأموال القابل للتنفيذ. ومن المستحسن أيضاً أن يباشر مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا هذا التحليل وذلك بالتعاون الوثيق مع رئيس وحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لدى المحكمة الجنائية الدولية.

عرفان

١٧ - يود المراجع الخارجي أن يشكر الصندوق الاستئماني للضحايا وموظفي مكتب مسجل المحكمة الجنائية الدولية على تعاونهم ودعمهم العام الذي تم تقديمه لفرق المراجعة أثناء مراجعة الحسابات.

متابعة التوصيات السابقة التي قدمها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة

الحسابات

السنة المالية	الرقم	التوصيات	استكملت	استكملت جزئياً	لم تستكمل بعد
٢٠١١	١	ينبغي للصندوق أن يعمل بشكل وثيق مع فريق المحكمة المعني بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على وضع سياسات محاسبية محددة وملائمة قائمة على تلك المعايير ومكيفة لوضع الصندوق ومتطلباته.		X	
٢٠١١	٢	ينبغي للصندوق أن يحدد بوضوح الأهداف والمنافع المسبقة لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ويضع منهجية لتتبع تحقيق الأهداف وإدارتها.		X	
٢٠١١	٣	ينبغي أن تتعامل إدارة الصندوق مع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات لكفالة أنه تتلقى ضمانات كافية عن ملائمة وفعالية هيكل تسيير الصندوق وإدارته للمخاطر ومراقبته.		X	
٢٠١٠	١	يجب النظر في عملية وضع الأهداف للصندوق. ويجب أن تكون كل الأهداف المقدمة قابلة للقياس ومحددة وقابلة للتحقيق.		X	
٢٠١٠	٢	ينبغي للصندوق بذل قصارى جهوده من أجل استكمال العمل على مرفق التبرعات عبر الإنترنت والدعاية له من أجل تحقيق أقصى قدر من التبرعات المتأتمية من تغطية أحكام المحكمة الأولى المتوقع صدورها هذه السنة.	X		
٢٠١٠	٣	يجب على الصندوق، في التعامل مع المنظمات المحلية الشريكة الأصغر حجماً، أن يضمن وجود التدابير اللازمة لكي تستمر المشاريع، في حالة ما تعذر على الصندوق توفير الموارد، أو أن تنتهي بطريقة تحمي سمعة الصندوق.	X		
٢٠١٠	٤	ينبغي للصندوق جعل عملية المناقصات بسيطة قدر الإمكان للتشجيع على المشاركة. وينبغي له إصدار توجيهات واضحة بشأن تحضير العطاءات للجهات التي ليست واثقة من العملية، مما سيساعد على فتح العملية لأكثر عدد ممكن من المشاركين.		X	
٢٠١٠	٥	ينبغي أن يسعى الصندوق إلى مراجعة كل مرحلة من مراحل عملية المناقصة مراجعة عميقة من أجل استخلاص الدروس التي يجب استخلاصها من أجل تحسين العملية لمقدمي العطاءات في المستقبل.		X	
٢٠١٠	٦	نوصي الصندوق الاستئماني للضحايا بالنظر في الموارد اللازمة لدعم المتطلبات الإدارية والمالية للصندوق إذ إن حجم التبرعات عبر الإنترنت والتعويضات ستصبح أكثر أهمية على مدى الفترات المالية المقبلة.		X	
٢٠١٠	٧	ينبغي للإدارة والمجلس المشاركة في نظام إدارة المخاطر في المؤسسة. وينبغي تنفيذ العمليات الجارية لتحديد وتقييم المخاطر والتخفيف من حدتها في أقرب وقت ممكن من أجل الحفاظ على الموارد التي عُهد بها إلى الصندوق.		X	
		مجموع عدد التوصيات: ١٠	٢	٨	٠

- ١- بعد المراجعة الدقيقة لحالة لتنفيذ التوصيات التي قدمها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة الحسابات لوحظ أنه من مجموع عشر توصيات قدمت برسم السنتين الماليتين ٢٠١٠ و ٢٠١١ تم تنفيذ اثنتين، وثمان نُفذت جزئياً.
- ٢- أغلبية التوصيات التي تم استكمالها جزئياً تتعلق بالإدارة وسُبل التعامل مع المشكلات. وسيقوم المراجع الخارجي بإجراء استعراض كامل للمسائل المتعلقة بإدارة الصندوق الاستئماني للضحايا كجزء من إجراءات المراجعة في ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

البيانات المالية

البيان الأول

الصندوق الاستئماني للضحايا

بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في الأرصدة المالية للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (باليورو)

٢٠١٢	رقم الملاحظة	٢٠١١
الإيرادات		
٢,٥٠٢,٣٠٢	٤-٣	٣,٢٥٦,٧٠٦
٥٩,٨٩٧		٥٦,٤٥٢
٢,٥٦٢,٤٠٠		٣,٣١٣,١٥٨
النفقات		
١,١٣٢,٩١٧	٥-٣	١,٦٦٢,٠١٣
٣١٧,٤٠	٦-٣/٥-٣	٨٤١,٠٧٦
-		٤٠,٦٢٩
١,٤٥٠,٦٥٧		٢,٥٠٧,٧١٨
١,١١١,٤٤٣		٨٠٥,٤٤٠
٢٩,٢٥٢	٧-٣	١٨٦,٣٣٣
(١٩,٥٤٦)	٨-٣	(١٥,٢١٥)
٣,٤١٠,٣٠٧		٢,٤٣٣,٧٤٩
٤,٥٣١,٤٥٦		٣,٤١٠,٣٠٧

التاريخ:
 التوقيع: رئيس مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا.
 رئيس قسم المالية والميزانية.

البيان الثاني

الصندوق الاستئماني للضحايا

بيان الأصول والخصوم والأرصدة الاحتياطية وأرصدة الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (باليورو)

رقم الملاحظة ٢٠١١	٢٠١٢	
الأصول		
٤,٢٤٤,٢١٨	٤,٨٤٧,٠٠٢	الودائع النقدية والودائع لأجل
١٤٤,٦٣٠	١٤٤,٦٤٢	الحسابات الأخرى قيد التحصيل
٤,٢٥٨,٨٤٨	٤,٨٦١,٦٤٤	مجموع الأصول
الخصوم		
٨٤١,٠٧٦	٣١٧,٧٤٠	الالتزامات غير المصفاة
٧,٤٦٥	٧,٤٦٥	المجموع التراكمي لمنحة الإعادة إلى الوطن
-	٤,٩٨٣	حسابات أخرى مستحقة الدفع
٨٤٨,٥٤١	٣٣٠,١٨٨	مجموع الخصوم
الأرصدة الاحتياطية وأرصدة الصندوق		
٣,٤١٠,٣٠٧	٤,٥٣١,٤٥٦	الفائض التراكمي
٣,٤١٠,٣٠٧	٤,٥٣١,٤٥٦	مجموع الأرصدة الاحتياطية وأرصدة الصندوق
٤,٢٥٨,٨٤٨	٤,٨٦١,٦٤٤	مجموع الخصوم والأرصدة الاحتياطية وأرصدة الصندوق

التوقيع: رئيس مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا
رئيس قسم المالية والميزانية.....

التاريخ:

البيان الثالث

الصندوق الاستثماري للضحايا

بيان التدفقات النقدية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (باليورو)

٢٠١١	٢٠١٢	
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
٨٠٥,٤٣٩	١,١١١,٤٤٣	صافي زيادة/(نقص) الإيرادات عن النفقات (البيان الأول)
٤٤,٧٥١	(١٢)	زيادة/(نقص) الحسابات الأخرى قيد التحصيل
٧,٠٩٢	(٥٢٣,٣٣٦)	زيادة/(نقص) الالتزامات غير المصفاة
-	٤,٩٨٣	زيادة/(نقص) حسابات أخرى مستحقة الدفع
٤,٦٢٩	-	استحقاقات منحة الإعادة إلى الوطن
(٥٦,٤٥٢)	(٥٩,٨٩٧)	مخصوماً منها: إيرادات الفائدة المصرفية
٨٠٥,٤٥٩	٥٣٣,١٨١	الصافي النقدي من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل		
٥٦,٤٥٢	٥٩,٨٩٧	مضافاً إليها: إيرادات الفائدة المصرفية
٥٦,٤٥٢	٥٩,٨٩٧	صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل
التدفقات النقدية من مصادر أخرى		
١٨٦,٣٣٣	٢٩,٢٥٢	الوفورات من التزامات الفترات السابقة أو إلغاؤها
(١٥,٢١٥)	(١٩,٥٤٦)	المبالغ المعادة إلى المانحين
١٧١,١١٨	٩,٧٠٦	الصافي النقدي من مصادر أخرى
١,٠٣٣,٢٠٩	٦٠٢,٧٨٤	صافي زيادة/(نقص) الودائع النقدية والودائع لأجل
٣,٢١١,١٨٩	٤,٢٤٤,٢١٨	الودائع النقدية والودائع لأجل في بداية الفترة
٤,٢٤٤,٢١٨	٤,٨٤٧,٠٠٢	الودائع النقدية والودائع لأجل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر (البيان الثاني)

ملاحظات ملحق بالبيانات المالية للصندوق الاستثماري للضحايا

١- الصندوق الاستثماري للضحايا وأهدافه

١-١ أنشأت جمعية الدول الأطراف الصندوق الاستثماري للضحايا، بموجب قرارها ICC-ASP/1/Res.6، لصالح الضحايا في الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، ولصالح أسر هؤلاء الضحايا.

كما أنشأت جمعية الدول الأطراف، في مرفق هذا القرار، مجلس إدارة مسؤولاً عن إدارة الصندوق الاستثماري.

٢- ملخص السياسات الهامة للمحاسبة وإعداد التقارير المالية

١-٢ يجري مسك البيانات المالية للصندوق الاستثماري للضحايا وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة الجنائية الدولية وحسب ما تحدده جمعية الدول الأطراف في مرفق القرار ICC-ASP/1/Res.6، ولذلك تتفق البيانات المالية للصندوق الاستثماري للضحايا حالياً مع معايير المحاسبة في منظومة الأمم المتحدة. وهذه الملاحظات هي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية للصندوق الاستثماري للضحايا.

٢-٢ محاسبة الصندوق: تجري محاسبة الصندوق الاستثماري للضحايا على أساس المحاسبة الخاصة بكل صندوق.

٣-٢ الفترة المالية: قوام الفترة المالية للصندوق الاستثماري للضحايا سنة تقويمية واحدة، ما لم تقرر جمعية الدول الأطراف غير ذلك.

٤-٢ أساس التكاليف التاريخية: تعدّ الحسابات استناداً إلى أساس التكاليف التاريخية ولا يجري تعديلها لتعكس آثار تغير أسعار السلع والخدمات.

٥-٢ عملة الحسابات: تعرض حسابات الصندوق الاستثماري للضحايا باليورو. ويتم تحويل الأموال الموضوعة بعملات أخرى إلى اليورو بموجب سعر الصرف التشغيلي للأمم المتحدة في تاريخ البيان المالي. ويتم تحويل المعاملات الجارية بعملات أخرى إلى اليورو بموجب سعر الصرف التشغيلي للأمم المتحدة السائد في تاريخ المعاملة.

٦-٢ التمويل: يتم تمويل الصندوق الاستثماري للضحايا من خلال ما يلي:

(أ) تبرعات الحكومات والمنظمات الدولية والأفراد، والشركات والكيانات الأخرى، وفقاً للمعايير، الصلة التي اعتمدها جمعية الدول الأطراف؛

(ب) الأموال وغيرها من الممتلكات التي يتمّ تحصيلها عن طريق الغرامات أو المصادرة والتي تحوّل إلى الصندوق الاستثماري للضحايا إذا أمرت بذلك المحكمة الجنائية الدولية عملاً بالفقرة ٢ من المادة ٧٩ من نظام روما الأساسي؛

(ج) الموارد المحصّلة عن طريق التبرعات المقدّمة لجبر الأضرار، إذا أمرت بذلك المحكمة الجنائية الدولية عملاً بالقاعدة ٩٨ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات؛ و

(د) الموارد التي قد تقرر جمعية الدول الأطراف تخصيصها لهذا الغرض.

٧-٢ الإيرادات: تسجّل التبرعات بوصفها إيرادات ويتمّ تسجيلها عند تلقيها فعلاً من المتبرعين.

٨-٢ الودائع النقدية والودائع لأجل تشمل الأموال المودعة في الحسابات المصرفية والودائع لأجل والحسابات تحت الطلب التي تترتب عليها فوائد مصرفية.

٣- الصندوق الاستئماني للضحايا (البيانات من الأول إلى الثالث)

٣-١ يعرض البيان الأول الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطي وأرصدة الصندوق أثناء الفترة المالية. ويشمل حساب الزيادة أو النقص في الإيرادات عن النفقات خلال الفترة الجارية وتعديلات ما قبل الفترة في الإيرادات أو النفقات.

٣-٢ ويعرض البيان الثاني الأصول والخصوم والاحتياطي وأرصدة الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٣-٣ والبيان الثالث هو ملخص للتدفق النقدي تم إعداده باستعمال الأسلوب غير المباشر للمعيار المحاسبي الدولي السابع.

٣-٤ التبرعات: ورد من التبرعات المقدمة من الحكومات والأفراد والمنظمات وغير ذلك من الكيانات ما مجموعه ٢٠٣،٥٠٢،٢٠٣ يورو.

٣-٥ وفي عام ٢٠١٢، تم تخصيص ما يناهز ٢٠ في المائة أو ٤٩٧،٦١٠ يورو من التبرعات التي قبلها الصندوق الاستئماني لمساعدة ضحايا الجرائم القائمة على نوع الجنس وضحايا العنف الجنسي. وخصّصت ١٦ في المائة، أو ٤٠٧،٠٦٦ يورو، من مساهمة قدمتها ألمانيا وفنلندا لنشاطات التعويضات.

الجدول ١: التبرعات المخصصة

البلدان	٢٠١٢			٢٠١١		
	التبرعات	المصرفات	الصافي	التبرعات	المصرفات	الصافي
فنلندا	٣٠٧،٠٦٦	-	٣٠٧،٠٦٦	٢٠٠،٠٠٠	١٧٤،١٣٧	٢٥،٨٦٣
ألمانيا	٣٠٠،٠٠٠	-	٣٠٠،٠٠٠	١٥٨،٨٥٩	١٤٠،٢٣١	١٨،٦٢٨
هولندا	٢٥،٠٠٠	٢٥،٠٠٠	-	٢٢،٧٢٥	٢٢،٧٢٥	-
النرويج	٢٧٢،٦١٠	-	٢٧٢،٦١٠	٢٥٣،٥٠١	٢٠٦،٥٨٠	٤٦،٩٢١
المجموع (بالیورو)	٩٠٤،٦٧٦	٢٥،٠٠٠	٨٧٩،٦٧٦	٦٣٥،٠٨٥	٥٤٣،٦٧٣	٩١،٤١٢

٣-٦ يشمل المبلغ الذي تبرعت به فنلندا في عام ٢٠١٢ المبالغ الآتية: ٢٠٠،٠٠٠ يورو مخصص للنشاطات المتعلقة بالجرائم القائمة على نوع الجنس وضحايا العنف الجنسي في إطار مهمة المساعدة التي يقوم الصندوق الاستئماني للضحايا و١٠٧،٠٦٦ يورو مخصصة لدعم النشاطات المتعلقة بمهمة الصندوق في التعويضات. الرجاء ملاحظة أن مبلغ ٢٠٠،٠٠٠ يورو هو القسط الأول من الاتفاق متعدد السنوات مع حكومة فنلندا بمقدار ٨٠٠،٠٠٠ يورو الذي سيسدد في فترة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٣-٧ يشكل رقم المبلغ الذي قدمته ألمانيا في ٢٠٠٢ تبرعا بمبلغ ٣٠٠،٠٠٠ يورو مخصصا لمهمة الصندوق في التعويضات (مثلا قضية لوبانغا). تمت إعادة رصيد مرحل من هبة ٢٠١١ التي تبلغ ١٩،٥٤٦ يورو إلى حكومة ألمانيا بموجب الاتفاق الموقع.

٣-٨ تم تسديد تبرع هولندا في قسطين منفصلين. وتم تلقي القسط الأول الذي يبلغ ٢٢٥،٠٠٠ يورو يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ومن أجل الامتثال لشروط المانح بالإبلاغ تمت معاملتها كما لو أنها مخصصة في ٢٠١٢ فقط. وتم تخصيص التبرع الذي تقدمت به هولندا لمهمة الصندوق العامة في المساعدة وليس لفئة محددة من النشاطات. وتم تلقي القسط الثاني الذي يبلغ ٢٥،٠٠٠ يورو بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٣-٩ النفقات: ينطوي ما مجموعه ١,٤٥٠,٦٥٧ يورو من النفقات على مصروفات مقدارها ١,١٣٢,٩١٧ يورو، والتزامات غير مصفاة مقدارها ٣١٧,٧٤٠ يورو. وتم إنفاق مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ يورو في ٢٠١٢ على مساعدة الضحايا.

٣-١٠ الالتزامات غير المصفاة: تم إقرارها بموجب القاعدة ٤-٥ من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة التي تنص على ما يلي: "تظل الاعتمادات مفتوحة لمدة اثني عشر شهرا عقب انتهاء الفترة المتعلقة بها، وبالقدر اللازم لتصفية أية التزامات قانونية تكون قد نشأت في الفترة المالية ولم تتم تسويتها". ونظراً لطبيعة أنشطة الصندوق، تتعلق الالتزامات غير المصفاة الواردة في البيانات المالية بدوق الاستثماري للصندوق بالعقود القائمة التي أبرمت في نهاية عام ٢٠١٢ وبالتالي فهي تتضمن الأنشطة المتعلقة بعام ٢٠١٢. ويحتفظ الصندوق الاستثماري للضحايا بحق إلغاء هذه الالتزامات في حالات استثنائية، حاصراً الالتزامات الفعلية في حدود ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٣-١١ الوفورات من التزامات الفترات السابقة أو إلغاؤها: بلغت المصروفات الفعلية المتعلقة بالتزامات الفترات السابقة ٢٩,٢٥٢ يورو.

٣-١٢ المبالغ المعادة إلى المانحين: ١٩,٥٤٦ يورو هو رصيد مشروع يدعم مستشاراً قانونياً يقدم المساعدة في تحضيرات تنفيذ التعويضات الممولة من ألمانيا في عام ٢٠١٢.

٣-١٣ الأرصدة المحصّلة الأخرى بلغت ١٤,٦٤٢ يورو وتمثل فائدة مكتسبة لكنها لم تحصل حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٣-١٤ الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة: بموجب المقرر الذي أصدرته جمعية الدول الأطراف ICC-ASP/1/Decision 3، وقرار الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة 58/262، المعتمد في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أصبحت المحكمة الجنائية الدولية منظمة عضواً في الصندوق اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. يوفر الصندوق استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز وما يتصل بها من استحقاقات لموظفي المحكمة.

٣-١٥ وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة ممولّة لاستحقاقات محددة. ويتمثل التزام المنظمة المالي تجاه الصندوق في اشتراكها المقرر وفقاً لمعدل ١٥,٨ بالمئة من الأجر الداخل في حسابات المعاش التقاعدي الذي حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى جانب حصتها في أي مدفوعات سداداً لعجز اكتواري بمقتضى المادة ٢٦ من النظام الأساسي للصندوق. ولا تُسدد مدفوعات العجز هذه إلا متى تدرعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإذا فعلت ذلك، بحكم المادة ٢٦، بعد أن يتقرر وجود حاجة إلى هذه المدفوعات بناء على تقدير العجز الاكتواري للصندوق عند تاريخ التقييم. وحتى إعداد هذا التقرير، لم تتدرع الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الحكم.

٣-١٦ المساهمات المقدمة من المحكمة الجنائية الدولية: في المرفق ٦ بالقرار ICC-ASP/1/Res.6، قررت جمعية الدول الأطراف أن يكون مسجّل المحكمة مسؤولاً عن توفير ما تدعو الحاجة إليه من مساعدة لسير لس إدارة الصندوق الاستثماري على النحو السليم أثناء اضطلاع المجلس بمهامه، وأن يشارك المسجّل أيضاً في اجتماعات مجلس الإدارة بصفته مستشاراً.

٣-١٧ وفي عام ٢٠١٢، وافقت الجمعية على تخصيص مبلغ ١,٤٥٠,٦٠٠ يورو لأمانة الصندوق ثماني للضحايا التي تدير الصندوق وتقدم الدعم الإداري لمجلس الإدارة في اجتماعاته. وبلغ مجموع النفقات المسجلة للأمانة في حسابات المحكمة أثناء هذه الفترة المالية ١,٣٢٧,٧٢٥ يورو.

٣-١٨ التبرعات العينية: لم يتلق الصندوق الاستثماري للضحايا تبرعات عينية خلال ٢٠١٢.

٣-١٩ النفقات المطابقة من الشركاء: ترد أدناه أهم النفقات المطابقة من الشركاء التي سجلها الصندوق الاستثماري للضحايا أثناء الفترة المالية:

سجل الصندوق الاستئماني للضحايا مبلغ ٤٦٣،٩١٤ يورو (بِسعر الصرف في الأمم المتحدة في ٢٠١٢/١٢/٣١) بوصفه موارد مطابقة من قبيل الخدمات، والدعم المقدم للضحايا من الشركاء المنفذين في عام ٢٠١٢.
